بلدية «الأحمدي» تحرر 195 مخالفة.. وتغلق 21 محلاً

أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت، عن قيام الفريق الرقابي بإدارة التدقيق و متابعة الخدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الأحمدي تنفيذ جولات ميدانية مكثفة خلال الأسبوعين الماضيين على المحلات في عموم المحافظة للتأكد من إلتزامهم بضوابط واشتراطات لائحة المحلات والإعلانات، فضلاً عن إلتزامهم بالإشتراطات الصحية بلبس القفازات والكمامات والتباعد الجسدي، مشيرة إلى أن الجولات التفتيشية أسفرت عن تحرير 195 مخالفة وغلق 21 محل مخالف للإشتراطات الصحية.

وأوضح مدير إدارة التدقيق و متابعة الخدمات البلدية بفرع بلدية محافظة الأحمدي سعد الشيبة بأن الفريق الرقابي بمراقبة المحلات والإعلانات نفذ عدة جولات ميدانية على المحلات والأسواق الموازيه والمجمعات التجارية للتأكد من التزام المحلات بالإشتراطات الصحية ولوائح وأنظمة البلدية، مشيراً في هذا الخصوص إلى أن الجولات أسفرت عن تحرير 195 مخالفة وغلق 21 محل غلقا إداريا لكونهم يشكلوا خطر داهم على صحة وسلامة الجمهور فضلا عن توجيه 158 إنذار.

وأشار إلى عدم تهاون الفريق الرقابي بتطبيق العقوبات على المخالفين والتي قد تصل إلى الغلق الإداري. ودعت إدارة العلاقات العامة المواطنين والمقيمين الاتصال على الخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس أب «24727732» في حال وجود أي شكوى تتعلق بالبلدية.

تحرير مخالفة

رضا: حقن التستوستيرون ليست معتمدة طبياً كدواء لإنزال الوزن

أكد رئيس وحدة الغدد الصماء في مستشفى الصباح د. عادل رضا أن حقن التستوستيرون ليست معتمدة طبيا كدواء لإنزال الوزن وليست ضمن البروتوكول العلاجي لمرضى السمنة، لافتا إلى أنها خارج قائمة الأدوية الخاصة بالسمنة.

وقال رضا: إن هناك خلط بين مريض النقص الهرموني والشخص السليم هرمونيا.

وشدد على أن اعطائها للشخص السليم هرمونيا ستسبب بزيادة نسبة كثافة الدم مما يعرضه لجلطات بالمخ والقلب وكذلك بخلل بوظائف الكبد وزيادة نسبة الاصابة بسرطان البروستاتا ومضاعفات اخرى.

وأضاف: إن دراسات إعادة اكتشاف العجلة والترويج لما هو متوقع وإعادة ما تم اثباته منذ عشرات السنوات من جديد وإعادة تأكيد ما هو منطق وما هو متوقع فأيضاً لا تثبت شيئا جديدا خاص تحديدا بالسمنة، فالتعويض الهرموني لأصحاب النقص الثابت الموثق من الطبيعي ان يستعيد الجسم حالته الطبيعية بعد التعويض الهرموني ليس فقط بهرمون التستوستيرون بل أيضا هذا بمرضى نقص الغدة الدرقية و لكن ذلك لا يستدعى إعطاء الأشخاص الاصحاء هرمونيا اذا صح التعبير جرعات دوائية هرمونية لأن بذلك ستتم صناعة خلل اكبر و اضطراب أوسع و ضرب بالعملية التنظيمية للتخاطب الكيميائي داخل الجسم.

وذكر رضا أن الدراسات ليست بروتوكولات علاجية معتمدة وهناك دراسات موجهة للترويج الدعائي والتجاري تقوم بها «بعض شركات الأدوية»، لذلك ليس كل ما يتم نشره من دراسات يتم احترامه، وأيضا هناك دراسات تتناقض فيما بينها وتقدم نتائج متعارضة، ويجب أن نعلم بأن هناك عوامل إحصائية معقدة حاكمة للدراسات مثل حجم العينة ونوع الدراسة ودرجة قوتها وأيضاً درجة الموثوقية للمجلة المنشور بها الدراسة وهذه كلها يعلم بها الاستشاريون المختصون.

د. عادل رضا

«حماية البيئة» تطرح دراسة استبيانية دولية

طرحت الجمعية الكويتية لحماية البيئة دراسة استبيانية دولية مشمولة ب11 جمعية بيئية في 8 دول عربية حول الأدوار والمشاركات المجتمعية التنفيذية لمنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي ومدى تفاعلها مع قضايا واهتمامات مجتمعاتها بالتوازي مع الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص المبذولة في خطط التنمية المستدامة 2030 وما يناط بتلك المنظمات من برامج تطبيقية كل منها في مجاله التخصصي.

وكشفت جنان بهزاد أمين عام الجمعية عن المشاركة العربية الواسعة لمنظمات المجتمع المدني في الدراسة الاستبيانية، معلنة «شاركت كل من الجمعيه الاردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية، وجمعية حماية البيئة والتنمية المستدامة بنزرت، وانسان للبيئة والتنمية، وجمعية أصدقاء التراث الاردنية، وجمعية معا لحماية الانسان والبيئة، وجمعية ارز الشوف، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة، ومؤسسة إبداع للبيئة والتنمية المستدامة، وجمعية البيئة السعودية، وجمعية أصدقاء البيئة، والجمعية الكويتية لحماية البيئة التي قامت بتنظيم وإدارة الدراسة الاستبيانية للمشاركين من ثماني دول عربية وهي (الأردن والعراق والسعودية والامارات واليمن ولبنان وتونس والكويت) وجميع المنظمات المشاركة أعضاء في الشبكة العربية للبيئة والتنمية– رائد، وهي شبكة عربية للمنظمات غير الحكومية، تضم في عضويتها نحو 250 أعضاء من الدول العربية في شمال أفريقيا وغرب آسيا، واعترفت الجامعة العربية بها كممثل للمجتمع المدني في مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، فضلا عن المجلس العربي للمياه، وتهدف الشبكة إلى تنمية وتطوير وتنسيق مجالات عمل أعضائها وتوثيق الروابط والإسهام في تحقيق التكامل البيئي والتنموي، والجمعية الكويتية لحماية البيئة عضو بها وتضطلع بمهام المنسق الوطني بدولة الكويت للشبكة».

وأوضحت أن الدراسة الاستبيانية خلصت الى العديد من النتائج للمحاور المدرجة بها، وبينت ان «الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي متعددة ومتناسقة مع بعضها بما يخدم القطاع الحكومي ويدعم عمل الأهداف في التوعية والتنفيذ البرامجي بنسبة 80% في حين يقل عملها التشريعي وفي الصناعة والابتكار»، وأضافت «ملخص ما تقوم به المنظمات في زيادة نشر الوعي البيئي بين فئات المجتمع، ونشر الثقافة العلمية بالحفاظ على البيئة من خلال دعم ونشر البحوث العلمية، وادارة المحميات الطبيعية وتنمية المجتمعات المحلية، والاستشارة والتعاون ورسم الاستراتيجية المشتركة، والشراكة الكاملة في صنع القرارات البيئية، والتدريب، والاستشارات، وتنفيذ مشاريع مشتركة»، مؤكدة ان «من أبرز الملاحظات هي أن جميع المنظمات العربية تشترك في اهتمامها بادراج اهداف التنمية المستدامة ضمن خططها الاستراتيجية وتضمين الأهداف في المشاريع المنفذة وهذا يدل على اهتمام المجتمع المدني العربي في إيجاد التوازن بين النظام البيئي وكذلك النظام الاقتصادي للحفاظ على الموارد الطبيعية».

وأشارت إلى أن الدراسة خلصت كذلك إلى «إدراك اهمية دور الفرد في تطبيق الخطط الوطنية فالمجتمع المدني هو الذراع الأيمن للحكومات ليس فقط في عملية التنمية ولكن أيضاً في سد الحاجة الى الموارد البشرية والمشاريع التطبيقية الجريئة التي يسهم بها فئات المجتمع ويصلها عبر قنوات المجتمع المدني»، مضيفة «لعل من أبرز المشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني هي التمويل، ويركز المشاركون في الدراسة الاستبيانية أن التحديات والعوائق مرتبطة ارتباطا وثيقا في تمويل المصاريف التشغيلية والاستمرارية في بيئة العمل الغير محفزة للمتطوعين في ظل الحاجة الماسة لهم، هذا بالاضافة الى التحديات القانونية والتشريعية التي تقف أمام تطبيق المشاريع الطموحة».

وذكرت أن «نحو 50% من المشاركين يرون أن البلدان العربية لن تتمكن من اتمام جدول أعمال خطة 2030 باتباع مسارها الحالي، وهذا رقم يشير إلى خطورة العلاقة بين المجتمع المدني والحكومات، فالتطبيق الذي يسعى إليه المجتمع المدني أو الرؤية المجتمعية لا تنطبق مع تراه على أرض الواقع، مما يدل على ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي وحاجته لزياده التطور والانتاج، وهذا يجعل التحدي أكبر على منظمات المجتمع المدني لتحقق ما تراه بحاجة إلى استكمال بمساعدة ومشاركة القطاعين الخاص والحكومي في الدول العربية».

وشددت بهزاد على أهمية دور الجمعية الكويتية لحماية البيئة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة واشراك المجتمع المدني في تحقيق التنمية المجتمعية والبيئية من خلال فرق العمل التطوعية التي تعمل في مجالات البيئة المختلفة والتي تسعى لتحقيق البعد البيئي لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفا، وأضافت «تكمن البيئة في كل من هذه الأهداف ونحن نعمل بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني في الكويت وخارجها من خلال عضويات الجمعية مع الشبكة العربية للمنظات غير الحكومية والشبكة الخليجية لجمعيات البيئة الأهلية وبمشاركة المنسقين الاقليميين للمجتمع المدني البيئي ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونحن ملتزمون بالعمل المشترك مع جميع الأطراف في القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق الأهداف والغايات المطموحة للبرنامج وخاصة المتعلقة في البيئة بشكل مباشر وهي لا تقل عن 10 أهداف».

جنان بهزاد